

شركة لتقديم خدمات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر الإسلامية

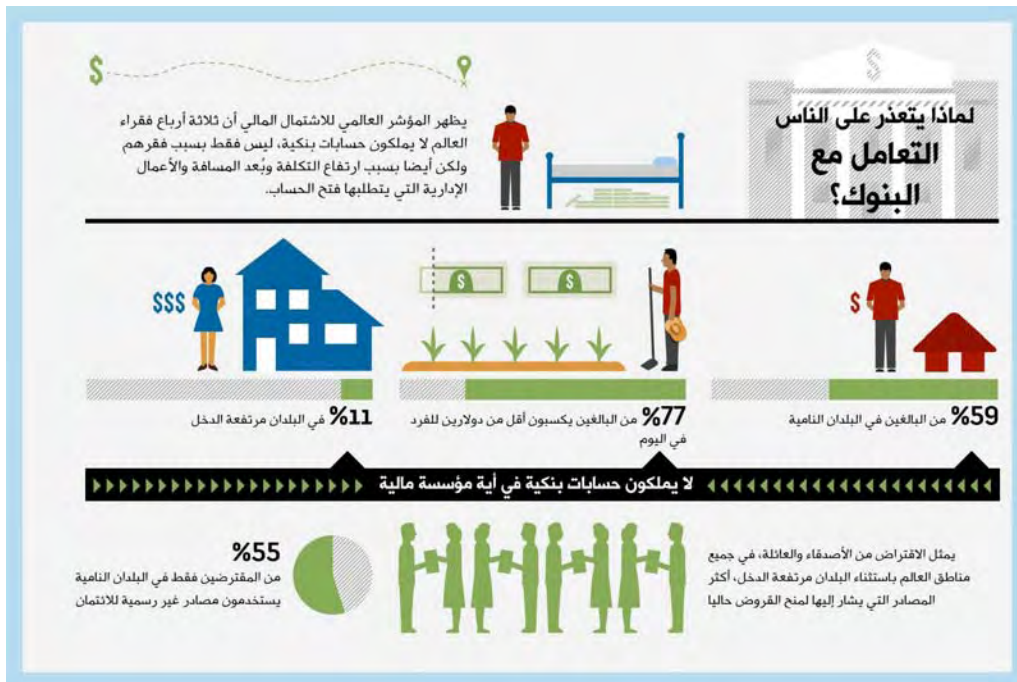


حسن إبراهيم
كاتب ومحاوّر في مجال التمويل الأصغر

الفقر في الوطن العربي وندرة الخدمات المصرفية المقدمة للفقراء:-

يثن عدد ليس بالقليل من سكان الوطن العربي من لدغات الفقر حيث وصل عدد الفقراء إلى ٣٩ مليون عربي منهم ٦,٨ مليون عربي يعيشون بدخل أقل من ١,٢٥ دولار يوميا حسب ما جاء به تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١١ للأمم المتحدة الذي كان تحت عنوان الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية.

كما كشفت دراسة مسحية جديدة للبنك الدولي أن ثلاثة أرباع فقراء العالم لا يملكون حسابات بنكية، ولا يرجع السبب في ذلك إلى فقرهم فحسب، بل أيضا إلى ارتفاع التكلفة وبعُد المسافة والأعمال الإدارية التي يتطلبها فتح الحساب ووفقاً لهذه الدراسة المسحية التي أجراها البنك الدولي عام ٢٠١١ شملت نحو ١٥٠ ألف شخص في ١٤٨ بلداً، فإن حوالي ٢٥ في المائة من البالغين الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم للفرد قد أودعوا مدخرات في إحدى المؤسسات المالية الرسمية. وأكدت الدراسة أن ظاهرة عدم التعامل مع البنوك ترتبط بانعدام المساواة في الدخل: فأغنى ٢٠ في المائة من البالغين في البلدان النامية تزيد فرصتهم في فتح حساب بنكي رسمي عن ضعفي الفرص المتاحة لأفقر ٢٠ في المائة من السكان، وذلك حسب البيانات التي جمعتها مؤسسة غالوب لصالح قاعدة بيانات المؤشر العالمي للاشماتال المالي للبنك الدولي. ومن أبرز الملامح القطرية التي تضمنها الدراسة المسحية عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: يقل تعامل أصحاب الحسابات البنكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع حساباتهم البنكية عن نظرائهم في المناطق الأخرى: يفيد ١٧ في المائة من البالغين ممن لديهم حسابات بنكية رسمية أنهم لم يودعوا أي أموال أو يجرؤوا أي عمليات سحب خلال شهر وذلك بالمقارنة بنحو ٨ في المائة على مستوى العالم.



يوضح الشكل السابق نسبة المتعاملين من الفقراء مع البنوك (المصدر البنك الدولي)

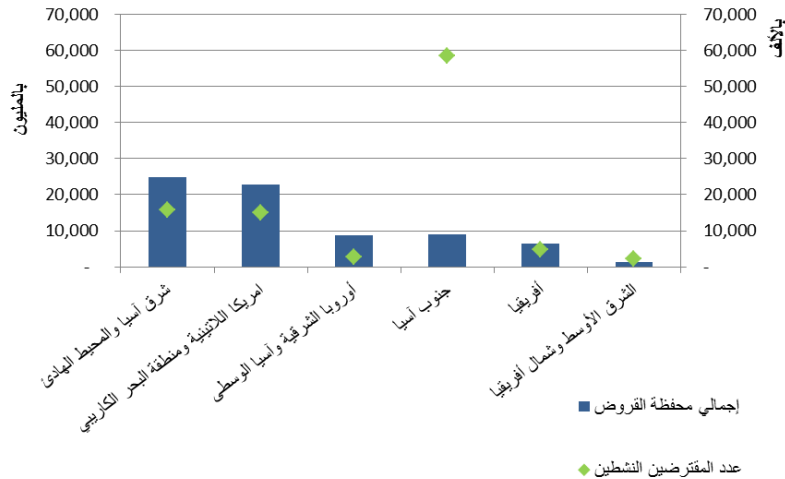
وضع صناعة التمويل الأصغر في الوطن العربي :-

حسب ما جاء بالتقرير الإقليمي والذي أصدرته شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية سنابل بلغ الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة ٢,٠٦٧,٩٦٤ مقترض حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ بمحفظة قروض إجمالية بلغت ١,٥٩ بليون دولاراً أمريكياً ولا تزال منتجات التمويل الأصغر المتاحة في المنطقة العربية محدودة، حيث تشكل قروض المشروعات الصغيرة (التجارية) نسبة ٩٠٪ من التمويل الأصغر.

ملخص النتائج الرئيسية بالتقرير :-

١. بلغ الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة ٢,٠٦٧,٩٦٤ مقترض حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ بمحفظة قروض إجمالية بلغت ١,٥٩ بليون دولاراً أمريكياً.
٢. حافظ الطلب على ارتفاعه في المنطقة العربية، حيث تشير التقديرات المتحفظة إلى وجود فجوة انتشار مقدارها ١٩ مليون شخصاً مؤهلين للحصول على خدمات التمويل الأصغر ويسعون للوصول إليه.
٣. سجلت المنطقة العربية أعلى وسيط حسابي إقليمي للعائد على الأصول ٤,٣٪ مقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، إلا أن وسيط العائد على الملكية ٢,١٠٪ يشير إلى اقتران انخفاض قاعدة حقوق الملكية بارتفاع هامش الربح إلى ١٨٪.
٤. تواصل جودة محفظة القروض تحسناً، حيث سجلت نسبة التأخير في السداد أكثر من ٣٠ يوماً ٨,٢٪ وهي أقل من المقياس العالمي للأداء المقارن بنسبة ٨,١٪.
٥. تشير مقاييس الأداء المقارن لعام ٢٠٠٩ أن البنوك المحلية في الدول العربية تلعب دوراً مهماً في قطاع التمويل الأصغر، حيث تمويل ٧٠٪ من أنشطته. ومع ذلك ما زال نقص التمويل عائقاً يحول دون التوسع في محافظ القروض بالمؤسسات، خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة. ومن المتوقع أن يلعب التوسع في مصادر التمويل بإضافة الديون شبه التجارية دوراً حاسماً في المستقبل.
٦. على الرغم من تقلص الانتشار في المغرب، فإنه ما زال الانتشار يتركز تركيزاً كبيراً في مصر والمغرب، حيث مثلت الدولتان ٧٦٪ من إجمالي المقترضين و ٦١٪ من إجمالي محفظة القروض حتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩.
٧. لا تزال منتجات التمويل الأصغر المتاحة في المنطقة العربية محدودة، حيث تشكل قروض المشروعات الصغيرة (التجارية) نسبة ٩٠٪ من التمويل الأصغر.
٨. في ضوء مقاييس الأداء المقارن لعام ٢٠٠٩، لا تزال المنظمات غير الحكومية تمثل غالبية مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة ٧٣٪ تليها المؤسسات المالية غير المصرفية ١٨٪.
٩. إدخال التعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية لا تزال تعزز الأسواق، حيث أصبح وجود بنوك ومؤسسات مالية متخصصة في التمويل الأصغر في سورية واليمن أمراً ممكناً، وقد تم التصديق على قانون جديد لتنظيم قطاع التمويل الأصغر في فلسطين، كما طرحت مصر مشروع ميثاق عمل شركات الإقراض متناهي الصغر للنقاش والتشاور مع الأطراف المعنية لإبداء الرأي.

فجوة التغطية للصناعة على مستوى الوطن العربي :-



يوضح الشكل السابق العائد على الأصول لصناعة التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط ونظرائها (المصدر تقرير تحليل ميكس وسنابل عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١١)

بمقارنة الأداء المالي للمنطقة العربية بباقي أقاليم العالم، نجد أن المنطقة العربية سجلت أعلى اكتفاء ذاتي تشغيلي واكتفاء ذاتي مالي في العالم بنسبة ١٢٤٪ و١٢١٪ على التوالي، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١١٥٪ و١١٢٪ على التوالي. وفي المنطقة العربية نفسها حققت مصر أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي. وبما أن الاكتفاء الذاتي يتضمن تغطية جميع التكاليف التشغيلية والمالية فإنه يعطي مؤشراً أيضاً لتحقيق الربحية في المنطقة العربية في ٢٠٠٩.

إن الإستثمار في مجال التمويل الأصغر هو استثمار مزدوج الهدف حيث يعمل على تحقيق عوائد اجتماعية في الوقت الذي يسعى فيه إلى تحقيق العوائد المالية وبالنسبة للعوائد المالية للصناعة في العالم العربي فإنها تحقق عائداً حقيقياً على إجمالي محفظة القروض يصل إلى ٢٥٪ وبهامش ربح يصل إلى ١٨٪ كما أن صناعة التمويل الأصغر العربية تتمتع بمحفظة قروض ذات جودة عالية مما يعزز مركزها المالي، كما أنها تتمتع بوجود خبرات بشرية عربية ممتازة وبنية فنية داعمة لا بأس بها حيث توجد شبكات إقليمية متخصصة في التمويل الأصغر في الوطن العربي في كل من اليمن وفلسطين والعراق ومصر بالإضافة إلى شبكة البلدان العربية للتمويل الأصغر - سنابل علاوة على ذلك فإن معدل التغلغل للصناعة في المنطقة العربية ما زال منخفضاً ويقدر بحوالي ٩٢،١٣٪ مما سبق فيمكن للمستثمر أن يحقق عوائد مالية مستقرة على مدى دورة رأس المال وبالتعرض لأقل المخاطر في فقدان الأصول. هذا بالإضافة إلى العوائد الاجتماعية التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر في صناعة التمويل الأصغر العربية.

كما يمكن توضيح الأداء التشغيلي للصناعة في المنطقة العربية رغم أن نفقات التشغيل إلى محفظة القروض سجلت ٤،٢١٪ وهي أعلى من مناطق أخرى في العالم، لكن لا يزال هناك مجال لتحسين هذه النسبة، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر في مرحلة نموها وبالتالي فإن جميع تكاليفها التشغيلية تنسب إلى حجم أصول أصغر. وقد سجلت المنطقة تكلفة ٨٦ سنتاً أمريكياً للمقترض، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع التكلفة في فلسطين والسودان، نظراً لأن الأخيرة حتى الآن في مرحلة النمو التي ترتفع فيها التكلفة/المقترض. قبل أن تتحقق فعالية التكلفة مع زيادة الحجم.

كما بلغ متوسط المعدل الإقليمي للقروض لكل موظف في المنطقة العربية ١١٥ قرض لكل موظف في ٢٠٠٩، مع نجاح المؤسسات الأقدم في تجاوز المتوسط العالمي بفاصل كبير. بالرغم من ذلك فإن معدل الإنتاجية العالي يتطلب سياسات وإجراءات أقوى لضمان أنها لن تؤدي إلى ممارسات متساهلة في الإقراض وارتفاع معدل مخاطر محافظ القروض.

يوضح الشكل السابق الانتشار في المنطقة العربية وقرنائها من المناطق الأخرى وهو الأقل انتشاراً في العالم (المصدر تقرير تحليل ميكس وسنابل عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١١)

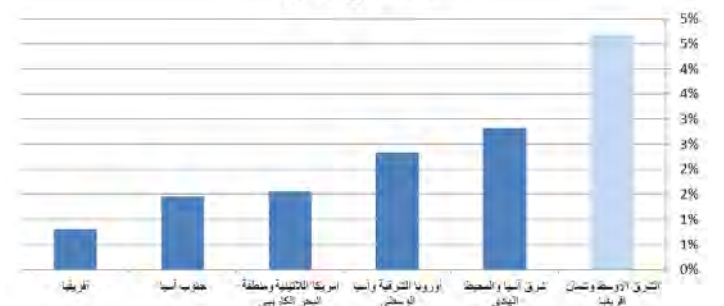
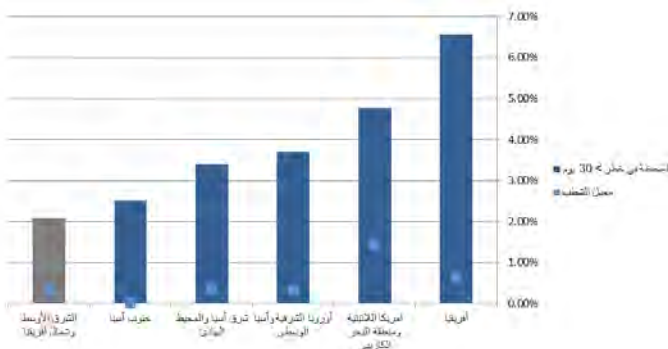
تتألف المنطقة العربية، وفقاً لتعريف البنك الدولي من ٢٠ دولة وإقليم بمجموع سكان ٣٧٠ مليوناً، منهم ٩٥ مليوناً تقريباً يعيشون على أقل من دولارين يومياً. تحتضن الاثنتي عشر دولة التي تضمنها تحليل الطلب ما يقرب من ٢٥٠ مليوناً (٦٧٪ من سكان المنطقة) وإجمالي طلب على التمويل الأصغر يبلغ ٢٢ مليون مقترض، طبقاً للتقديرات المنخفضة. ووفقاً للتقديرات تأتي نسبة ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي من القطاع غير الرسمي، أي من المشروعات الصغيرة والصغرى التي تعمل خارج نطاق قانون الضرائب وأنظمة التسجيل. تعتمد الغالبية العظمى من المشروعات الصغيرة المسجلة على مواردها الذاتية أو الاقتراض الخاص لتأسيس أعمالها وتمييزها، بينما تستهدف البنوك الشركات والمؤسسات الكبيرة. وتشير البيانات الواردة في (تقرير ممارسة الأعمال) لعام ٢٠٠٩ إلى أن نسبة محدودة للغاية من الأفراد أو الشركات يحصلون على قروض رسمية في المنطقة العربية، وأن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من واحد بالمائة من سكان اليمن، ومن ثم يعتمد السكان على مصادر داخلية لتمويل أعمالهم.

استناداً إلى بيانات سنابل عن انتشار التمويل الأصغر لعام ٢٠٠٩، توجد فجوة في التغطية قيمتها ١٩ مليون مقترض تقريباً، مما يستلزم ضخ ١٧ مليار دولار أمريكي في محفظة القروض الإجمالية، كما يظهر من خلال نطاق واسع من معدلات التغلغل عبر القطاع.

لذا يحتاج الوطن العربي إلى ٢١٢ بنكاً جديداً للفقراء / مؤسسة تمويل أصغر لإشباع سوق التمويل الأصغر العربي حيث أن فجوة التغطية في صناعة التمويل الأصغر العربية تقدر بحوالي ١٩ مليون عميل محتمل قادر على الحصول على خدمات التمويل الأصغر وغير مخدوم مما يستلزم ضخ ١٦,٦ مليار دولار أمريكي في محفظة القروض الإجمالية، وبحسب تقديرات التقرير العربي الإقليمي للتمويل الأصغر فإن متوسط عدد المقترضين للمنشآت الأكثر انتشاراً في الوطن العربي لعام ٢٠٠٩ هو ٨٩ ألف عميل (وبافتراض أن بنوك الفقر الجديدة سوف تحقق نفس انتشار المؤسسات الأكثر انتشاراً على المستوى العربي فإننا نحتاج في مصر إلى ٥٤ بنك جديد للفقراء / مؤسسة تمويل أصغر حيث أن فجوة التغطية في مصر تقدر بحوالي ٤,٨ مليون عميل ونحتاج في السودان إلى ٤٧ بنكاً جديداً للفقراء حيث أن فجوة التغطية في السودان تقدر بحوالي ٤,٢ مليون عميل ونحتاج في اليمن ٢٧ بنكاً جديداً للفقراء حيث أن فجوة التغطية في اليمن تقدر بحوالي ٢,٤ مليون عميل ونحتاج في الوطن العربي ككل إلى ٢١٢ بنكاً جديداً للفقراء.

لماذا يجب أن نستثمر في صناعة التمويل الأصغر؟

العائد على الأصول



- تحريم الفائدة الربوية التقليدية على القروض أو المدخرات بوصفها عائداً ثابتاً أو محدداً من دون المشاركة في التعرض للمخاطرة ومن ثم فإنها ممارسة غير عادلة.
- عدم جواز حصول المسلم على أية أرباح ناشئة من أنشطة فاسدة وغير أخلاقية. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للمسلم شرعاً الاستثمار في الملاهي الموبوءة وكازينوهات لعب القمار، أو الأنشطة الإباحية، أو أسلحة الدمار الشامل.
- عدم جواز قيام المسلم ببعب ما لا يملك. ولهذا فإنه لا يجوز للمسلم البيع على المكشوف (البيع المدين وكذا البيع بشرط التسليم الأجل) لأنه من المحرمات الشرعية.
- وجوب أن تكون المنتجات أو الخدمات في عقود البيع واضحة تماماً في ظل انتفاء الجهالة والفرر بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

ومما سبق يتضح أن التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر يتفقان في جوهرهما فكلاهما يعنيه في المقام الأول الخدمة الاجتماعية وتقديم العون للفتات الأكثر احتياجاً ويتفقان أيضاً بعدم استغلال الحاجة عند الناس والتربح منها بل يدعوان إلى التكافل الاجتماعي والحث على مساعدة الفقراء للتقارب بين طبقات المجتمع الواحد وعدم اتساع الفجوات بين طبقات نفس المجتمع.

إن التمويل الأصغر الإسلامي يتم تنفيذه في عدة دول عربية مثل اليمن والأردن وفلسطين والسودان، ولكن هل هو يفي بإشباع احتياجات عملاء التمويل الأصغر؟ هذا هو السؤال الذي يحتاج إلى إجابة فعند سؤال الأستاذة رانيا عبد الباقي المدير التنفيذي لشبكة البلدان العربية للتمويل الأصغر عن التمويل الصغير الإسلامي في المنطقة العربية لحوار لها مع موقع التمويل الأصغر في بؤرة التركيز أجابت: (في بعض بلدان المنطقة، هناك حاجة إلى المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للوصول إلى السكان الذين لا تشملهم الخدمات، وقد وضعت بعض المنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في فلسطين، والأردن، ولبنان، واليمن، أما آلية التمويل الإسلامي في السودان فهي آلية الإقراض المهيمنة، ومع ذلك، لا يوجد نموذج لأفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر الإسلامي في المنطقة والذي يضمن استدامة مؤسسات التمويل الأصغر مع الامتثال الدقيق لقواعد الشريعة الإسلامية، وتعمل سنابل حالياً على تحديد التدريب المناسب، وأنشطة بناء القدرات في مجال التمويل الأصغر الإسلامي للمساهمة في بناء المعرفة في هذا المجال داخل المنطقة).



يوضح الشكل السابق جودة المحفظة ونسبة المحفظة في خطر > ٢٠ يوم ومعدل شطب الديون في المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة لنظرائها في المناطق الأخرى في العالم (المصدر تقرير تحليل ميكس وسنابل عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠١١).

وضع الصناعة في السعودية :-

حسب التقرير الإقليمي والمعد من الشبكة العربية للتمويل الأصغر في البلدان العربية فإن العدد التقديري للمقترضين المحتملين للصناعة في المملكة العربية السعودية يقدر بأكثر من مليون مقترض محتمل تم خدمة ما يقارب من العشرة آلاف مقترض منهم حسب إحصائيات عام ٢٠٠٩ بمعدل تغفل لا يتعدى ٧١، ٠٪ وبذلك تصبح فجوة التغطية تقارب من مليون عميل محتمل بمحفظة يمكن ضخها في سوق صناعة التمويل الأصغر تتعدى مليار دولار أمريكي.

وضع الصناعة في مصر :-

حسب ما جاء به تقرير هيئة الرقابة المالية المصدر في ابريل ٢٠١٠ عن صناعة التمويل الأصغر في مصر يوجد أكثر من ٤٠٠ مؤسسة تمويل أصغر في مصر بإجمالي محفظة نشطة ١,٤ مليون عميل بقيمة ٢,٢ مليار جنيه مصري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ويوجد ضمن تلك المؤسسات ستة مؤسسات كبيرة تلك المؤسسات جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية والذي احتفل بالأمس القريب بإصداره قروض تجاوزت الثلاث مليارات جنيه منذ بداية نشاطه منذ أكثر من عشرين عاماً وتمتلك الآن محفظة نشطة تقدر بحوالي ١٧٥ ألف عميل بقيمة ٢٨٠ مليون جنيه مصري وجمعية رجال الأعمال والمستثمرين بالدقهلية والذي قام بإصدار ما يقارب المليار ونصف مليار جنيه مصري منذ بداية النشاط منذ أكثر من ثلاثة عشرة عاماً وتمتلك الآن محفظة نشطة تقارب ١٠٦ ألف عميل بقيمة ١٥٠ مليون جنيه وجمعية رجال الأعمال بأسسوط والذي يتجاوز عدد عملائه النشطين ٢٠٠ ألف عميل بمحفظة نشطة قيمتها تقارب من ٢٥٠ مليون جنيه ويوجد أيضاً مؤسستي الليد والتضامن للتمويل الأصغر.

صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في الوطن العربي :-

نما التمويل الإسلامي خلال الثلاثين عام الماضية نموا ملحوظا ليصبح صناعة عالية تمشي جنباً إلى جنب مع أنواع التمويل التقليدية الأخرى حيث اتجهت المصارف التقليدية نحو تقديم خدمات التمويل الإسلامي المختلفة ويرى أحد الباحثين أن التمويل الإسلامي هو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من الجدير ذكره أن حجم الأموال التي تديرها المصارف الإسلامية اليوم بلغ ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار موزعة على ما يقارب ٢٧٠ مؤسسة مالية إسلامية.

وهناك العديد من الصيغ التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومنها (المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والاستصناع، والسلم، والإجارة، والبيع بالتقسيط، والبيع بالوكالة، والبيع بالعمولة، وغيرها) ولكل صيغة من تلك الصيغ طبيعة تختلف عن الصيغ الأخرى ويتيح الشرع الابتكار في وجود صيغ جديدة شريطة التزام تلك الصيغ بمبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وهي:-

عدم اقتناعهم بصيغ التمويل الأصغر الإسلامي المطبقة ووجه كثير منهم انتقادات لاذعة لصيغ التمويل الأصغر الإسلامي المطبقة في الوطن العربي فنحن في الوطن العربي نفتقد أساساً إلى تلك الصيغة المناسبة التي يمكن أن يطبق بها التمويل الأصغر الإسلامي فما زلنا نبحث عن تلك الصيغة في حقيقة الأمر إن التمويل الأصغر الإسلامي في الوطن العربي يظل غير واضح المعالم وأرقامه هزيلة واعتقد أن ما ينقص إنتشار التمويل الأصغر الإسلامي هو إيجاد صيغة مناسبة يقتنع بها القائمون على الصناعة مما يجعلهم أكثر إقداماً وتصميماً على تطبيقها.

المسؤولية الاجتماعية لشركات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر :-

المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، سواء أكانت هذه المشروعات كبيرة أم صغيرة أم متوسطة. والمساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، خاصة لصغار المدخرين، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية، وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع.



وسوف نعرض تجربة بنك جرامين كأحد المؤسسات التي قامت في الأساس لتحقيق الأهداف الاجتماعية :-

تم إنشاء البنك في عام ١٩٧٦ ومع تطور الخدمات التي يقدمها البنك للفقراء قام بإنشاء عدة مؤسسات تموية تابعة له ليستطيع تقديم خدمات متكاملة للفقراء، ومن تلك المؤسسات مؤسسة جرامين كريشي وتهدف إلى تحسين نظام الري، ومؤسسة جرامين أدوج التي تهتم بالمنسوجات اليدوية وأسس البنك بالتعاون مع اليونسكو في إطار مبادرة التعليم للجميع مؤسسة جرامين للتعليم وقام البنك أيضا بإنشاء مؤسسة جرامين كاليان وهي مؤسسة للرعاية الريفية ومؤسسة جرامين شاموجري التي تهتم بالمنتجات الريفية ومؤسسة جرامين تيليكوم المتخصصة في وسائل نقل المعلومات إلى الفقراء الريفيين، وكذلك مؤسسة جرامين شاكتي التي تعمل في مجال توفير الطاقة المتجددة في القرى المحرومة من الكهرباء ومؤسسة جرامين ترست التي تعمل على تقديم الدعم المالي من خلال المانحين إلى مؤسسات التمويل الأصغر في دول العالم الأخرى وأيضا قام بتأسيس مؤسسة جرامين دانون للأغذية بهدف تقديم غذاء صحي يومي للفقراء ومؤسسة جرامين فيوليا المحدودة للمياه من أجل جعل المياه النظيفة والأمنة متاحة لسكان القرى ومؤسسة باسف جرامين وتهدف إلى تحسين صحة الفقراء من خلال تحسين مستوى التغذية ومن خلال الحماية من الأمراض الناتجة عن الحشرات وقد بلغ عدد المؤسسات الملحقه بالبنك أكثر من ٢٠ مؤسسة.

وأیضا عن سؤال الأستاذ محمد اللاعي المدير التنفيذي لبنك الأمل في اليمن عن التمويل الإسلامي وهل هو بديل للتمويل التقليدي؟ أجاب: (نما التمويل الإسلامي بصورة ملحوظة ليصبح صناعة عالمية جنباً إلى جنب مع أنواع التمويل التقليدية الأخرى. وقد تبنت العديد من البنوك التقليدية مبدأ التمويل الإسلامي كبديل أساسي وذلك بسبب أنه أكثر تقبلاً في المجتمعات العربية وخاصة عند الفئات المستهدفة من قبل صناعة التمويل الأصغر إلا أن هناك عدد كبيراً من المعوقات تصاحب عملية تقديم التمويل الإسلامي أهمها في الكلفة العالية للتمويل الإسلامي فضلاً عن الصعوبة التي تظهر أحياناً في شراء ما يحتاج إليه العميل من احتياجات كما أن اقتصار التمويل الإسلامي في صناعة التمويل الأصغر على منتج وحيد (مرابحة) وعدم تنوع المنتجات المقدمة ساهم وبشكل كبير على عدم انتشار التمويل الأصغر الإسلامي في العديد من البلدان العربية).

إن التمويل الأصغر الإسلامي في البلدان العربية مازال لا يفي من جوع في مقابلة الاحتياج إلى صيغه تمويلية تقابل احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً كما أنه مرتفع التكاليف بالمقارنة بالتمويل التقليدي والخوف هو استعمال كلمة التمويل الإسلامي مجرد الراحة النفسية للعملاء وإقبالهم على التمويل واستغلال الميول الطبيعية لشاعرهم تجاه الدين فيصبح كلمة تمويل إسلامي مرادف لكلمة استغلال.

ما ينقص التمويل الأصغر الإسلامي في الوطن العربي :-

إن صناعة التمويل الأصغر صناعة مستوردة قام بنشرها في الوطن العربي بعض الجهات المانحة، ومازالت تلك الصناعة تعتمد اعتماداً كبيراً على تلك الجهات لتوفير نفقات التدريب وعمل الدراسات المتعلقة بالصناعة وهي أيضاً مصدر مهم جداً من مصادر التمويل، وعمر صناعة التمويل الأصغر في الوطن العربي صغير نسبياً وفي تقديري الشخصي أن عمر الصناعة الحقيقي يمكن احتسابه مع بداية انطلاق شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، صحيح أن بعض المنظمات بدأت نشاطها قبل عشرين عاماً مثل منظمة أندا الوطن العربي في تونس ولكن تطور حجم المحفظة في أندا يدل على أن الصناعة في السنوات القليلة الأخيرة تطورت جداً وأصبحت فعلاً قطاعاً لا يستهان به من قطاعات التمويل فني عام ٢٠٠٢ كان حجم محفظة منظمة أندا ١٦ ألف عميل وفي عام ٢٠٠٥ وصل إلى ٢٥ ألف عميل وفي عام ٢٠٠٨ وصل إلى ١٠٠ ألف عميل ليصبح الآن ١٦٠ ألف عميل. أريد أن أقول من العرض السابق أن صناعة التمويل الأصغر في الوطن العربي نمت بشكل صحيح في السنوات القليلة الأخيرة ولكنها قامت على القواعد التي أرستها الجهات المانحة وهي قواعد التمويل الأصغر التقليدي المبنية على شقي الإقراض الجماعي والفردية بطريقة التمويل التقليدي والصناعة في وقتنا هذا مازالت غير قادرة على التحرر من تلك الصورة التقليدية في الإقراض فهي في طور النمو الناجح الذي أعتقد أنه سوف يعقبه طور التطوير ولكن متى؟ فإجابة هذا السؤال تتوقف على رغبات القائمين على الصناعة في سرعة التطوير في تقديري الشخصي أن أهم أسباب عدم إنتشار التمويل الأصغر الإسلامي في الوطن العربي هو عدم الرغبة الجدية للمؤسسات العربية الكبيرة الأساسية العاملة في صناعة التمويل الأصغر ولا يتعدى عددهم ١٥ مؤسسة تقريباً والتي تمثل محافظهم أكثر من ٧٥٪ من محفظة الوطن العربي كله لتقديم هذا المنتج كمنتج أساسي مع المنتج التقليدي الناجح، كما أنني بالحديث مع بعض القائمين على الصناعة اكتشفت

برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) منظمة إقليمية تنمية مانحة، تدير أعمالها من مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية التي تتخذها الإدارة التنفيذية مقراً. أنشئ أجفند عام ١٩٨٠م بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز وبدعم وتأييد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت) بادرت أجفند بتأسيس عدد من المشاريع الكبرى التي تم اختيارها بعناية تامة وبعد دراسة متأنية، باعتبارها مشاريع رائدة وحيوية تعنى بالمفاصل الأساسية للتنمية البشرية وتخدم الأهداف الاستراتيجية لأجفند. وقد تم تنفيذ هذه المشاريع في عدد من الدول العربية والنامية ويتواصل تنفيذها في دول عربية ونامية أخرى. وهذه المشاريع تشمل مشروع بنوك الفقراء، ومشروع تنمية وتطوير الطفولة المبكرة، ومشروع الجامعة العربية المفتوحة.

شركة جرامين جميل تأسست عام ٢٠٠٢ وأدرجت في عام ٢٠٠٧ كمشروع مشترك بين مؤسسة جرامين ومؤسسة عبد اللطيف جميل، وهي شركة تابعة لمجموعة عبد اللطيف جميل وهي تعمل على التخفيف من حدة الفقر من خلال توفير المساعدة التقنية والمالية لمؤسسات التمويل الصغير وفي شهر نوفمبر ٢٠١٠ استطاعت جرامين جميل توفير ضمانات مالية لأكثر من ٢٤ مليون دولار أمريكي والتي سهلت التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر بحوالي ٥٢ مليون دولار أمريكي وانتفع بهذا التمويل ما يقرب من ٥٢٠٠٠٠ عميل من خلال مؤسسات التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وجرامين جميل تعمل في تسعة بلدان وهي مصر والأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، تركيا، واليمن.

الملخص النهائي:-

هو إنشاء شركة لتقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي ليست ساعية للربح إنما تسعى لتحقيق أهداف ذات مسؤولية اجتماعية ويمكن لها في خطوة تالية للإنشاء ان تقود ركب صناعة التمويل الأصغر الإسلامي على مستوى العالم بدعم تحول مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية إلى المصرفية الإسلامية ويكون لها السبق في إنتشار خدمات التمويل الأصغر الإسلامي على مستوى العالم إن شاء الله.

ليس الغرض من ممارسة التمويل الأصغر منح وتحصيل النقود ولكن الغرض من ممارسة التمويل الأصغر هو العمل على تنمية الفقراء فمثلاً مؤسسة مثل جمعية الأمانة لإنعاش المقاولات الصغرى المغربية وهي تخدم أكثر من ٣٦٠ ألف عميل (وبافتراض أن الأسرة الواحدة لا يحصل فيها أكثر من فردين على قروض) فإنها تخدم أكثر من ١٨٠ ألف أسرة تستطيع مؤسسة الأمانة أن تقدم لهم الخدمات التنموية المختلفة كما تقدم لهم خدمات الإقراض وإذا كانت لا تمتلك القوة البشرية والتنظيمية لتقديم الخدمات التنموية المتكاملة الآن فهل كانت تمتلك تلك الكفاءة والهيكل الإداري المتكامل لتقديم خدمات الإقراض لتلك الأعداد الكبيرة من العملاء قبل عشرين عام؟ بالطبع لم تكن تمتلك هذا في ذلك الوقت ولكنها قامت بالتخطيط والعمل على تحقيق ذلك وبالفعل حازت ما خططت إليه.

الأهداف التي سوف تسعى الشركة إلى تحقيقها:-

تتمثل أهداف الشركة في تقديم التمويل المتناهي الصغر قصير ومتوسط الأجل للأفراد والجماعات والمؤسسات بالإضافة إلى تقديم المعونة الفنية وذلك فيما يتعلق بدراسات الجدوى والتدريب على بدء مشروعات متناهية الصغر وكذلك تدريب المنظمات غير الهادفة للربح على تقديم فرصة للأفراد محدودي الدخل بهدف التركيز على تعزيز قدرات محدودي الدخل وزيادة أصولهم والعائد منها وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهم من خلال:-

١. تفعيل آلية الإقراض متناهي الصغر الإسلامي باعتبارها أكثر الوسائل الناجحة لدعم الأسر محدودة الدخل وتمكينهم من إقامة أنشطة مدرة للدخل.

٢. إتاحة الفرصة لمحدودي الدخل للحصول على خدمات مالية مسيرة لرفع مستوى معيشتهم.

٣. تهيئة المناخ المناسب لقيام المبادرات المعنية بمحدودي الدخل وتنميتها وتشجيعها. دعم مبادرات الصناديق الخيرية والجمعيات الأهلية المساندة لمحدودي الدخل.

كما يمكن للشركة ان تقوم برعاية التمويل الأصغر في الوطن العربي كمرحلة تالية لعملية الإنشاء وتعمل على نشره في حلته الإسلامية ويوجد في هذا المضمار شركتين راعيتين للتمويل الأصغر في الوطن العربي وهما:-

